القومية.

وتكتل رجال الدين الاسلامي تحت راية مؤتمر علماء فلسطين، فيما لعب المجلس الاسلامي الاعلى، المكون بقرار حكومي، دوراً في التعبير عن مشاعر الرأي العام العربي واعلان مواقفه. اما الاكليروس المسيحي لمختلف الطوائف، فكانت له، كما هو معروف، نظمه الراسخة، وكان رجاله العرب الذين يسهمون في الحركة الوطنية ينطلقون من مواقعهم الثابتة فيه، بحيث لم يحتج الامر الى تنظيم جديد.

واستناداً الى مجموع ذلك كله، برز دور المؤتمرات العربية الفلسطينية التي كانت تعكس، في كل فترة، مستوى تطور الحركة الوطنية الفلسطينية في هذه الفترة. وهذه المؤتمرات هي التي كانت تختار اللجنة التنفيذية بوصفها الهيئة العليا المعترف بها في قيادة العمل الوطني، وهي المؤسسة القيادية التي صار لها، بعد اندلاع ثورة ١٩٣٦، اسم آخر هو «اللجنة العربية العليا» لفلسطين. وقد عكس تشكيل اللجنة التطور المطرد للحركة الوطنية، اذ ضمت بين صفوفها ممثلي الاحزاب الوطنية، باستثناء الشيوعي، وجاءت هيئة مستقلة عن الفرقاء العرب في الدول المجاورة.

هذا التطور رافقته، ايضا، حركة تأسيس الصحف العربية؛ فصدرت «الجامعة الاسلامية» في ١٩٣٢، و«الدفاع» في ١٩٣٤، و«اللواء» في ١٩٣٦، فضلا عن الصحف التي وجدت قبل ذلك، معطية، بصدورها، آخر مظهر لتأكيد نمو الحركة الوطنية الفلسطينية واستقلالها عن جيرانها.

تلك الحركة المطردة لتكوين المنظمات السياسية والاجتماعية العربية في فلسطين، التي نشطت منذ اواخر العشرينات بصفة خاصة، نمت مع تأجج دوافع المجابهة العربية ضد الصهيونية، وكذلك ضد الانتداب البريطاني ومع تعزز الرفض العربي للمشروعات الصهيونية والبريطانية العامة والتفصيلية. ولعبت هذه الحركة، بالتالي، وعى مؤسسوها ذلك او لم يعوه، دوراً عزز على الجانب العربي الاتجاه الى تكوّن مجتمعين متمايزين في فلسطين، ثم منفصلين، فضلا عن كونهما متعاديين، هما: المجتمع العربي والآخر اليهودي. لكن هذا الاتجاه ما كان له ان يتقوى على هذا النحو لو لم تعمل الحركة الصهيونية بدأب وعن عمد على بناء المجتمع اليهودي الخاص المنفصل. ذلك ان ايجاد مثل هذا المجتمع وتطويره الى كيان منفصل كان التمهيد الذي لا بد منه لكي تقيم الصهيونية دولتها في فلسطين.

ولم يكن ممكناً، في ظل اصرار بريطانيا على تحقيق مطلب الوطن القومي اليهودي، وامعانها في تقديم كل التسهيلات المواتية لتحقيقه، ان يحدث شيء غير هذا؛ فاهمال السلطات البريطانية لمصالح العرب واهمالها، ايضا، لوجودهم الوطني، وتجاهلها لانهم هم «البلاد» او على الاقل الطرف الأهمّ في البلاد، وثباتها على سياسة تعزيز الوجود اليهودي المنفصل بدءاً من اقرارها بحق الوكالة اليهودية وبمسؤوليتها الخاصة انتهاءً بغض النظر عن التسلح اليهودي، ذلك كله، كان من شأنه ان يدفع العرب دفعاً، كشكل من اشكال المجابهة، الى بناء كيانهم المنفصل. ولم تنتبه قيادة الحركة الوطنية، كما لم تنتبه قيادة اي من فصائلها المتعددة، الى المخاطر التي ينطوي عليها الاندفاع في هذا الاتجاه بما يعنيه من انهم قبلوا التصرف على اساس ان العرب طرف آخر في البلاد وليسوا البلاد كلها، وان القيادة الوطنية الفلسطينية هي قيادة هذا الطرف وليست قيادة البلاد.